العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

كورونا يضع الكويت أمام تبعات المماطلة في الإصلاح

الكويت – تبذل السلطات الكويتية جهودا استثنائية لمحاصرة وباء كورونا، وعينها على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضها الوباء، وجاءت مضاعفاتها نتيجة مباشرة للتأخّر في عملية الإصلاح المطلوبة منذ سنوات، وعلى رأسها تنويع مصادر الدخل والحدّ من الارتهان لعوائد النفط، ومعالجة الخلل الكبير في سوق الشغل الغارق بعدد هائل من العمال الوافدين بينهم كثيرون يمارسون أنشطة هامشية لا تتطلب كفاءة خاصّة تستدعي الاستنجاد بعمال من الخارج.

وطالت الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكويتي جراء وباء كورونا قطاع النفط لكنّها مسّت الكثير من القطاعات الأخرى، حيث توقّفت الرحلات الجوية التجارية لأكثر من شهرين وأُغلق القطاع الخاص واقتصر الأمر على الأعمال الحكومية التي يمكن ممارستها عن بعد.

> غرق سوق العمل في الكويت بالوافدين أصبح عقبة أمام التنويع الاقتصادي وأشاع حالة من رهاب الأجانب

وفي ضوء هذه الضربة المزدوجة والركود الاقتصادي العالمي، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للكويت مع توقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت إلى 1.1 في المئة في عام 2020 مع وجود آمال في ارتفاعه مجدّدا في عام 2021.

وتلازم الطبقةُ السياسيةَ في الكويت منذ سنوات فكرةُ حتمية الإصلاح دون أن يتمّ الشروع في ذلك بشكل عملي نتيجة نوع من الاتكالية على البحبوحة المالية المتحقّقة بفعل الأسعار الجيدة للنفط، وأيضا بفعل صراعات سياسية جلّها بين الحكومات والبرلمانات المتعاقبة والتي تؤثر بشكل واضح على اتخاذ القرارات وسنّ التشريعات خصوصا إذا كانت تمس بمصالح وامتيازات جهات بعينها. وتعبيرا عن الوعي بضرورة الإصلاح قال أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مؤخّرا إنّ بلاده تواجه تحديا كبيرا وغير مسبوق يتمثل في الحفاظ على سلامة ومتانة اقتصادها من الهزات، مضيفا "دعوت في العديد من المناسبات إلى تركيز جهودنا لبناء اقتصاد مستقر ومستدام أساسه الإنسان مستغلين ثرواتنا الطبيعية التي حبانا الله بها. كما وجهت إلى مراجعة منهج ونمط حياتنا اليومية وترشيد استغلال مواردنا وتقليل الاعتماد على الغير في أعمالنا".

ويقول صندوق النقد الدولي إنّ لدى الكويت احتياطيات مالية كبيرة وديون منخفضة "لكن نافذة الفرصة لمواجهة تحدياتها من موقع قوة تضيق".

وتدور هذه التحديات بشكل أساسي حول تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على عائدات النفط. وأشار الصندوق إلى إمكانية دعم القطاع الخاص بتنفيذ ضريبة القيمة المضافة المقرر فرضها في أبريل 2021 وإلغاء الدعم الحكومي في العديد من القطاعات، كخطوة يتعين على الكويت اتخاذها بحماس.

لكن إحدى النتائج غير المتوقعة لوباء كورونا الذي قد يعطل التنويع الاقتصادي، هو الرحيل المفاجئ للملايين من العمال المهاجرين. ويشكّل الوافدون نحو 70 في المئة من سكان الكويت البالغ عددهم 4.3 مليون نسمة. وقد فقد الكثير منهم وظائفهم وأجورهم وباتوا يعيشون على الصدقات.

وفي ظروف السكن الصعبة التي يعيشها معظم المهاجرين وجد فايروس كورونا بيئة خصبة للانتشار. وبدلا من محاولة تحسين الظروف، كان رد الحكومة الكويتية هو التخلص من المهاجرين. وكانت إحدى الطرق للقيام بذلك إصدار عفو يسمح للعمال غير الموثقين بالمغادرة دون غرامات. لكن المبادرة كانت متسرّعة ومدفوعة برهاب الأجانب الذي تحول إلى ظاهرة في الكويت خلال السنوات الأخيرة.

وكانت النتيجة العكسية لذلك الإجراء تقدم عدة آلاف من البنغلاديشيين الراغبين في المغادرة دون أن يتمكنوا من ذلك بسبب توقّف الرحلات الجوية، فتمّ اللجوء إلى حبسهم في مخيمات في ظروف مزرية جعلت منهم فريسة سهلة لفايروس كورونا.

الإمارات ترسل شحنة مساعدات طبية للفلسطينيين

دبي - أعلن، الثلاثاء، في دولة الإمارات العربية المتّحدة عن إرسال شحنة من الإمدادات الطبية للفلسطينيين لمساعدتهم على مواجهة فايروس كورونا والحدّ من تفشيه.

وقالت متحدثة باسم شركة الاتحاد للطيران الإماراتية إنّ الشركة أرسلت رحلة شحن إنسانية للفلسطينيين لا تقل على متنها ركّابا.

ومن المنتظر أن تشمل الإمدادات الإماراتية قطاع غزّة الذي يواجه ظروفا بالغة الصعوبة ومخاطر كبيرة على سكانه بسبب انتشار الوباء وقلّة وسائل مكافحته.

وكانت الإمارات قد انخرطت منذ تحوّل كرونا إلى وباء عالمي في عملية واسعة النطاق لمساعدة بلدان من مختلف القارّات على مواجهة الجائحة بإرسال شحنات من المساعادت الطبية اللاّزمة لذلك، متخطّية مختلف الاعتبارات السياسية وغيرها، حتى أنّ تلك المساعدات شملت إيران التي تجمعها ببلدان المنطقة خلافات حادّة.

وجاء إرسال المساعدات للفلسطينيين في وقت تستعد فيه الإمارات لترؤس المجلس الاستشاري لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين أونروا.

وأكّد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش في هذا السياق على أن التزام بلاده بالقضية الفلسطينية ودعم اللاجئين وتقديم المساعدات هو "ثابت ومبدئي".

وقال في تغريدة نشرها على حسابه بموقع تويتر "تواصلت اليوم مع فيليب لازاريني المفوض العام للأونروا استعدادا لترؤس الإمارات المجلس الاستشاري للوكالة في يوليو"، مؤكدا التزام بلاده بالقضية الفلسطينية وتقديم المساعدات للاجئين.

ولفت قرقاش إلى أن المساعدات الإماراتية لأونروا خلال السنوات الست الماضية بلغت 216 مليون دولار، شملت التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

مساعدات بلا حدود

الميليشيات تنذر رئيس الوزراء العراقي بقصفها المنطقة الخضراء

لا بوادر على حدوث تهدئة في الصراع الإيراني الأميركي على أرض العراق

حماية السفارة الأميركية عبء ومسؤولية على عاتق السلطات العراقية

قصف المنطقة الخضراء في قلب بغداد بالصواريخ هو بمثابة ردّ من الميليشيات الشيعية العاملة لحساب إيران في العراق، على الرسائل الضمنية التي وجهها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في بداية عهده بشأن عزمه على تحجيم الميليشيات وضبط سلاحها في مقابل تقوية المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية وإعادة هيبتها.

بغداد - بدأت حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بشكل مبكّر في تلقّي الضربات الأمنية المتوقّعة من خصوم شيعة كان يُعتقد أن رفضهم للوضع السياسي الجديد قد يستغرق بضعة أسابيع لترجمته إلى أفعال.

ففي وقت متأخر من مساء الاثنين، شنت جماعة، يعتقد أنها ميليشيا كتائب حزب الله العراقي هجومها الصاروخي الأول على المنطقة الخضراء في عهد الكاظمي، وذلك بعد أيام من أنباء عن تعهد تقدم به زعيم ميليشيا بدر هادي العامري لرئيس الوزراء الجديد بوقف العمليات العدائية ضد المصالح الأميركية في العراق.

ومع أن الهجوم الصاروخي لم يستهدف السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء بشكل مباشر، إلاّ أنه كان دليلا كافيا على أن الميليشيات العراقية الموالية لإيران لا تنوي تغيير سلوكها العدواني إزاء الولايات المتحدة، برغم المؤشرات الكثيرة التي رافقت تشكيل حكومة الكاظمي عن إمكانية حصول البلاد على فسحة من التهدئة في النزاع الأميركي الإيراني لمواجهة تداعيات أزمة أسعار النفط وتفشي وباء كورونا.

ونظر مراقبون إلى الهجوم الصاروخي على المنطقة الخضراء باعتباره اختبارا حقيقيا لمدى جدية الحكومة الجديدة في السيطرة على السلاح المنفلت الذي يهدد البعثات الدبلوماسية الدولية والقوات الأجنبية الموجودة على أراضي العراق بناء على طلب سلطات دستورية.

وكان الكاظمي قد بدأ عمله على رأس السلطة التنفيذية باتخاذ عدّة خطوات في اتجاه ترميم صفوف القوات المسلّحة النظامية التي كثيرا ما اعتُبر ضعفها وتراجعها مؤشّرا على ضعف الدولة العراقية ككل وتراجع هيبتها في مقابل تغوّل الميليشيات وازدياد جرأتها.

وقام الكاظمي بإعادة الجنرال عبدالوهاب الساعدي إلى رئاسة جهاز مكافحة الإرهاب بعد أشهر من إحالته على وظيفة مكتبية في وزارة الدفاع من قبل رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، فيما أعاد العميد يحيى رسول إلى منصبه السابق متحدّثا باسم القائد العام للقوات المسلحة، وكان قد استُبعد منه أيضا لمصلحة اللواء الركن عبدالكريم خلف المعروف بقربه من قيادات الحشد الشعبي.

كما أدى زيارات إلى المؤسسات العسكرية والأمنية في رسالة واضحة لدعمها والرفع من معنوياتها، مذكّرا بوجوب ضبط فوضى السلاح والصرامة في تطبيق القانون على الجميع.

وسيعني ضبط السلاح وحصره بيد الدولة تفكيك الميليشيات غير المنضوية ضمن الحشد الشعبي وإخضاع الأخير بشكل عملي لإمرة القائد العام للقوات المسلّحة وفك ارتباطه بقادة الفصائل المشكّلة له. وسيعني ذلك بالنتيجة قطع الأذرع المسلحة العاملة في العراق لحساب إيران ومنعها من خوض الصراع لمصلحة طهران ضد واشنطن على الأراضي العراقية.

وشهدت القوات المسلّحة العراقية على مدى سنوات تراجعا كبيرا، بينما تحوّلت الميليشيات الشيعية إلى قوّة منافسة لها، بل إنّها اخترقتها من الداخل عندما تمّ إعلان انتماء الحشد الشعبي المكوّن من عشرات الميليشيات إليها بشكل صوري.

وتتّهم دوائر سياسية عراقية كبار قادة الحشد والميليشيات المسلّحة المعروفين بولائهم لإيران، باستخدام نفوذهم لتحجيم المؤسسة الأمنية والعسكرية وتقليص دورها وذلك لمنع عودة الجيش العراقي إلى سالف قوّته حتّى لا يكون مصدر ممانعة لنفوذ إيران في العراق.

وكان حزب الله العراقي، إحدى أكثر الميليشيات الشيعية تطرّفا وولاء لإيران، قد أعلن بشكل مبكّر عداءه لرئيس الوزراء الجديد وأصرّ على اتهامه بالتواطؤ في قتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس على يد القوات الأميركية في غارة جوية نفذتها قرب مطار بغداد في يناير الماضي.

ولا يزال الكاظمي في حاجة إلى المزيد من الوقت لاتخاذ قرارات أكثر جرأة ضد الميليشيات، حيث لا تزال حكومته غير مكتملة بسبب تواصل الخلافات حول من يشغل عددا من الحقائب السيادية فيها. وتتحدّث مصادر سياسية في بغداد عن استكمال رئيس الوزراء أسماء المرشحين لشغل سبع حقائب وزارية شاغرة أبرزها الخارجية والنفط، مشيرة إلى إمكانية انعقاد البرلمان قبل عطلة عيد الفطر لحسم هذا الملف.

وتضيف المصادر أن العقدة التي كانت تعيق إنهاء هذا الملف تتمثل في الجدل بشأن حصة المكون الكردي التي تأرجحت بين حقيبتي المالية والداخلية قبل أن تستقر على الثانية، فضلا عن إصرار الزعيم الكردي مسعود البارزاني ترشيح مساعده السابق فؤاد حسين لشغل حقيبة سيادية في حكومة الكاظمي بعدما كان وزيرا للمالية في الحكومة المستقيلة بقيادة عادل عبدالمهدي.

وتؤكد المصادر ذاتها أن البارزاني اقتنع بضرورة استبدال فؤاد حسين لضمان استكمال الكابينة الوزارية، وترشيح فوزي حريري بدلا عنه لحقيبة الخارجية. لكن إحسان الشمري المحلل السياسي الذي عمل مع حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، يؤكد أن الخلافات ما تزال بين أطراف شيعية بشأن بعض الحقائب الوزارية.

ويسعى الكاظمي إلى طلب جلسة برلمانية قبل عطلة عيد الفطر للتصويت على مرشحي الحقائب الشاغرة وسط انقسام في صفوف المراقبين بشأن إمكانية تحقيق هذا الأمر ضمن الجدول الزمني المذكور.

حملة على الفساد توقع بالمئات من الموظفين في السعودية

الرياض - أعلن في السعودية عن فتح ملف العشرات من قضايا الفساد الإداري والمالي خلال شهر رمضان الحالي تراوحت بين استغلال المنصب الوظيفي لتحصيل مكاسب مالية بشكل غير قانوني واستلام رشاوى أو عرض تقديمها مقابل خدمات مخالفة للقانون.

وتشهد المملكة منذ سنوات أوسع حملة على الفساد وأكثرها جرأة، حيث لم تستثن أعضاء في الأسرة الحاكمة وكبار الأثرياء ورجال الأعمال الذين خضع الكثير منهم للتحقيق وعقدت تسويات مع البعض منهم أعادوا بمقتضاها مبالغ مالية كبيرة للدولة بينما أحيل آخرون على القضاء.

ووقفت وراء تلك الحملة إرادة سياسية قوية في إرساء توجّه إصلاحي شامل يتضمّن الحفاظ على موارد الدولة ووقف عملية الهدر التي استمرت لعقود سابقة.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية "واس" عن هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أن عدد القضايا التي باشرتها الهيئة خلال رمضان الحالي بلغ 117 قضية.

كما نقلت عن الهيئة تأكيدها على "ملاحقة كل من يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحة شخصية أو الإضرار بالمصلحة العامة بأي صورة كانت، ومضيها في محاسبة المقصرين في أداء واجباتهم"، مثنية على "جهود الجهات الحكومية في مكافحة الفساد المالي والإداري ووضع السياسات والإجراءات التي تعزز من كفاءة الأداء وسرعة الإنجاز وسد منافذ الفساد".

وأوردت الوكالة نماذج من القضايا التي شرعت في معالجتها وتتعلّق إحداها بقيام اثنين من موظفي إحدى شركات الحراسات الأمنية باستغلال دعم الدولة لشركات وموظفي القطاع الخاص المتضررة من جائحة كورونا وتحملها نسبة ستين في المئة من رواتبهم، حيث قاما بالاشتراك بتسجيل عدد من موظفي الشركة في "نظام ساند" وإدخال بيانات مخالفة للحقيقة مقابل حصولهم على خمسين في المئة من الدعم المقدم لكل موظف، واستمرار الشركة في صرف رواتبهم كاملة.

وتتعلّق قضية ثانية بقيام موظّف في وزارة السياحة بالإخلال بواجباته الوظيفية والشروع في الحصول على رشاوى بالاشتراك مع 13 شخصا مقابل متابعة إجراءات الترسية لعقود إيجار عدد من الفنادق بمحافظة جدة التي تقوم الدولة باستئجارها لتوفير خدمة السكن للمواطنين العائدين من الخارج لقضاء فترة الحجر الصحي.

وتمثلت قضية ثالثة في تورط ثلاثة من العاملين في القطاع الخاص بعرض رشوة على بعض منتسبي وزارة الصحة للإخلال بواجباتهم الوظيفية في عقود استئجار الوزارة لفنادق لتوفير مقرات للحجر الصحي.

وبيّنت التحقيقات في قضيّة أخرى تورط خمسة أشخاص منهم اثنان من منسوبي الهيئة العامة للزكاة والدخل في وقائع رشاوى من خلال قيام أحد موظفي الهيئة بالحصول على رشاوى من ثلاثة أشخاص يعملون في مكتبي محاسبة ومراجعة واستشارات ضريبية وزكاة وذلك مقابل إعداد مذكرات اعتراضية لخفض فواتير ضريبية على عدة شركات تجاوزت قيمة أحد تلك الفواتير ثلاثين مليون ريال (8 ملايين دولار)، وقيام موظف الهيئة الآخر بمتابعة معاملات المستفيدين مقابل حصوله على رشوة.

وشملت قضية خامسة أحد المحامين تورط مع ثلاثة إداريين بالنيابة العامة ورجل أمن بالمديرية العامة للسجون في وقائع رشاوى من خلال قيام المحامي باستغلال عمله سابقا عضوا في النيابة العامة بتقديم رشاوى لاثنين من الإداريين فيها مقابل تزويده ببعض المعلومات والمستندات التي تخص بعض القضايا، ومقابل توجيه المتهمين لمكتبه ليتوكل عنهم وقيامه بطلب الوساطة من موظف إداري آخر بالنيابة العامة ومن رجل أمن يعمل مأمور قضايا في أحد السجون لغرض تزويده ببعض المستندات والمعلومات التي تخص بعض المتهمين.

وأوضحت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد أنّه تم ضبط جميع المتهمين في تلك القضايا وبدء التحقيق معهم لإحالتهم على القضاء.

> القضايا الجاري التحقيق فيها متعلّقة بفترة انتشار كورونا ما يظهر مرونة المؤسسات الرقابية وسرعة تحركها

ويتضّح من خلال تفاصيل الكثير من القضايا المذكورة أنّها حديثة العهد وتعود إلى الأشهر الأخيرة التي انتشر فيها فايروس كورونا وما رافق ذلك من إجراءات سعودية للتخفيف من أثر الجائحة على الأفراد والمؤسّسات. وتُظهر سرعة تعامل السلطات السعودية مع تلك القضايا تغيّرا في أسلوب عمل مؤسسات الدولة لاسيما المكلّفة بمحاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه وتخلّصها من مظاهر البيروقراطية التي كانت في فترات سابقة سببا في بطئها وقلّة نجاعتها.